

اسم: مسابقة في مادة التربية الوطنية والتثنية المدنية
الرقم: المدة: ساعة واحدة

تتضمن المسابقة ثلاثة مستندات وأربعة أسئلة

مستند رقم (١)

ثمة إجماع على أهمية دور وسائل الإعلام في حياة المجتمعات، وبالأخص في تحريك تيارات الرأي، وتكوين رأي عام انطلاقاً من الوقوف على الحدث. ولا تستطيع وسائل الإعلام على أنواعها القيام بمثل هذا الدور إلا إذا تيسر لها حد أدنى من الحرية. فالحرية عنصر لا غنى عنه لممارسة الحياة الديمقراطية، أي لتكوين الرأي العام الذي بدوره يظل النظام الديمقراطي مفرغاً من معناه، وهذا يتطلب مناخاً متسامحاً تنمو فيه المناقشات وتنتقل الأنباء من دون قيود أو عوائق.

إن وسائل الإعلام، وبالأخص الصحافة المكتوبة، صنعت حريتها على مدى تاريخها، لقد حققتها وعاشتها، قبل أن تدخل الحرية في صلب القوانين والأنظمة، فهي المسؤولة عن تنقيف الإنسان سياسياً وعلمياً وفكرياً، وفي الدفاع عن العدالة. من هنا، إن مجتمعاً يفتقر إلى وسائل إعلام حرة ومناخ سياسي متسامح، يستحيل عليه إقامة نظام ديمقراطي متوازن يحترم المواطن كإنسان حر كريم.

د. أنيس مسلم، "وسائل الإعلام بين الرأي العام والإدارة الشعبية"، ١٩٨٤ (بتصرف)

مستند رقم (٢)

يمتاز لبنان، ذو النظام اللبرالي، بالتعددية الإعلامية التي ترتبط بالحرية؛ والحرية بالنسبة لمهنة الصحافة، هي مغامرة خطيرة عالية الكلفة، كثيراً ما وصلت إلى حدود التضحية في سبيل تقصي الخبر وتقديمه من أجل صناعة الحقيقة الخالصة، وعدم الانجرار وراء الرغبة بتسويق حقائق مختلفة.

والحقيقة في الإعلام تستوجب الحرية التي لا وجود لإعلام صحيح من دونها، لذلك تعظم كلفة الحرية في العمل الصحافي والتي من مظاهرها، الاضطهادات المعنوية والجسدية التي يتعرض لها الاعلامي والتي تؤثر على كشف الحقائق وإعلان الحقيقة الخالصة، والاضطهادات السياسية التي من نتائجها التضيق على عمل الصحافيين السياسيين.

د. جورج كلاس، جريدة "النهار"، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ (بتصرف)

مستند رقم (٣)

إن الوصول إلى المعلومات يُعزز قدرة اللبنانيين على إخضاع ممثلهم للمساءلة، سيما وأن لبنان يتبع نظاماً نيابياً ديمقراطياً، يُمكن المواطنين من انتخاب ممثلهم والتمتع بحق الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بالأعمال النيابية على اختلافها. فالاطلاع على أداء المسؤولين المنتخبين ومواقفهم حق شرعي لجميع المواطنين، وعنصر هام يضمن قدراتهم على اتخاذ القرارات الواعية. فضلاً عن ذلك، فإن من شأن فهم المواطنين للعمل النيابي وتعبيرهم عن حاجاتهم وأولوياتهم أن يسهم في تفعيل احترام القوانين وتطبيقها. وغني عن القول أيضاً أن الوصول إلى المعلومات كفيلاً بأن يردم الهوة التي تتسع بين المواطنين والمؤسسات العامة وأن يؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز الثقة في النظام السياسي وتحسين أداء صانعي السياسات.

غير أن الهوة تتسع في لبنان بين المواطنين وأعضاء المجلس النيابي، وذلك بسبب غياب القنوات المفتوحة للتواصل وتبادل المعلومات، وحرمان المواطنين من مصدر معلومات مركزي سهل الاستخدام حول نشاطات النواب، وعدم اتسام العمل البرلماني بالشفافية الكاملة.

"عين على البرلمان"، مرصد الأداء النيابي اللبناني (بتصرف)

الأسئلة :

١- قَدِّم كلاً من المستندات (١ - ٢ - ٣) : نوعه ، مصدره، وحدد المسألة التي يتناولها. (ثلاث علامات)

٢- إستخرج من المستندات:

أ - دور الإعلام في المجتمع. (المستند الأول) (ثلاث علامات)

ب- تأثير الضغوطات التي يتعرّض لها الإعلاميون. (المستند الثاني) (ثلاث علامات)

ج- إيجابيات إطلاع المواطنين على أعمال ممثليهم. (المستند الثالث) (ثلاث علامات)

٣- يُشير المستند الثالث إلى ضرورة تعزيز قدرة اللبنانيين على مساعلة ممثليهم عبر الانتخابات.

أ - بيّن ثلاثاً من دلالات ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات. (ثلاث علامات)

ب- ميّز بين آلية الانتخابات النيابية وآلية الانتخابات البلدية من حيث : (ثلاث علامات)

- الجهة التي تُقدّم أمامها طلبات الترشّح

- مهلة تقديم طلبات الترشّح

- مهلة سحب طلبات الترشّح

ج- حدّد عدد مقاعد المجلس النيابي، مبيّناً اثنين من الأسس القانونية المعتمدة لتوزيعها. (ثلاث علامات)

٤- أبرم دانيال عقد عمل فرديّ مع مؤسسة خاصّة، قبل بموجبه أجراً أقلّ من الحدّ الأدنى

للأجور. وبعد فترة نشأ نزاع بين صاحب العمل ودانيال، فتقدّم الأخير بشكوى أمام

المحكمة المختصة التي أصدرت حكماً لصالح صاحب العمل بسبب الغموض في النصّ.

أ - إستناداً إلى خصائص قانون العمل، صحّح الخطأين الواردين في المسألة أعلاه، مبرّراً إجابتك. (علامتان)

ب - سمّ المرجع القضائيّ المختصّ للنظر في نزاعات العمل الفرديّة. (علامة واحدة)

ج- حدّد ثلاث فئات مستثناة من نطاق تطبيق قانون العمل. (ثلاث علامات)

د- قدّم ثلاثة اقتراحات تُسهّم في تخفيف حدّة النزاعات المهنيّة. (ثلاث علامات)

العلامة	التصحيح	رقم السؤال
٣	<ul style="list-style-type: none"> • مستند رقم (١) - النوع: نصّ. (٠,٢٥) - المصدر: د. أنيس مسلم، "وسائل الإعلام بين الرأي العام والإدارة الشعبوية"، دار النشر للتعاونية اللبنانية ١٩٨٤، ص. ٣٠١. (٠,٢٥) - المسألة: دور الإعلام الحرّ في ترسيخ الديمقراطية. (٠,٥٠) • مستند رقم (٢) - النوع: مقالة/ نصّ. (٠,٢٥) - المصدر: د. جورج كلاس، جريدة "النهار"، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦. (٠,٢٥) - المسألة: الحرية الاعلامية وكلفتها في العمل الصحفي. (٠,٥٠) • مستند رقم (٣) - النوع: نصّ. (٠,٢٥) - المصدر: عين على البرلمان، مرصد الأداء النيابي اللبناني (٠,٢٥) - المسألة: أهمية اطلاع المواطنين على أداء ممثليهم. (٠,٥٠) 	١
٣	<ul style="list-style-type: none"> • دور الإعلام في المجتمع : - تحريك تيارات الرأي. - تكوين رأي عام انطلاقاً من الوقوف على الحدث. - المسؤولية عن تنقيف الإنسان سياسياً وعلمياً وفكرياً وفي الدفاع عن العدالة. 	٢- أ
٣ علامة ونصف لكل فكرة	<ul style="list-style-type: none"> • تأثير الضغوطات التي يتعرّض لها الإعلاميون : - التأثير على كشف الحقائق وإعلان الحقيقة الخالصة - التضييق على عمل الصحفيين السياسيين 	٢- ب
٣ ١/٢ علامة لكل فكرة	<ul style="list-style-type: none"> • إيجابيات اطلاع المواطنين على أعمال ممثليهم : - اخضاع ممثليهم للمساءلة - يضمن قدراتهم على اتخاذ القرارات الواعية - الاسهام في تفعيل احترام القوانين وتطبيقها - ردم الهوة بين المواطنين والمؤسسات العامة - تعزيز الثقة في النظام السياسي - تحسين أداء صانعي السياسات 	٢- ج
٣ نكتفي بثلاث دلالات	<ul style="list-style-type: none"> ثلاثاً من دلالات ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات : - اهتمام المواطنين بالشأن العام - رضى الناخبين عن الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية - ادراك أهمية الانتخابات - ترسيخ شرعية السلطة 	٣- أ

	آلية الانتخابات النيابية		٣-ب
	الجهة : وزارة الداخلية	الجهة : القمقام أو المحافظ	
٣ ١/٢ علامة لكل فكرة	مهلة الترشيح : ٦٠ يوماً قبل موعد الانتخاب على الأقل	مهلة الترشيح : ١٠ أيام على الأقل قبل موعد الانتخاب	
	مهلة سحب الترشيح : ٤٥ يوم على الأقل	مهلة سحب الترشيح : ٥ أيام على الأقل	
٣ علامة لعدد المقاعد علامة لكل من الأسس	عدد مقاعد المجلس النيابي، مبيّناً اثنين من الأسس القانونية المعتمدة لتوزيعها : - العدد : ١٢٨ مقعداً الأسس القانونية : - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين - نسبياً بين مذاهب كل طائفة - نسبياً بين المناطق		٣-ج
٢ ١/٢ لكل تصحيح ١/٢ لكل تبرير	تصحيح الخطأ وتبريره : - الأجر يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور وأكثر منه التبرير : الصفة الأمرة لقانون العمل (الزامية تطبيق بنود قانون العمل) - يجب أن يصدر الحكم لمصلحة الأجير التبرير : في حال غموض النص على القاضي أن يصدر الحكم لصالح الأجير .		٤-أ
علامة	• المرجع القضائي المختص : مجلس العمل التحكيمي		٤-ب
٣ علامة لكل فئة	ثلاث فئات مستثناة من نطاق تطبيق قانون العمل : - موظفو وأجراء الدولة والمؤسسات العامة والبلديات - الخدم في بيوت الأفراد - النقابات الزراعية التي لا علاقة لها بالتجارة والصناعة - المؤسسات التي لا يعمل فيها إلا أفراد العائلة تحت إدارة الأب أو الأم أو الوصي - أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة		٤-ج
٣ علامة لكل فكرة	اقتراحات تُسهم في تخفيف حدة النزاعات المهنية : - برامج توعية حول حقوق وواجبات العمال - تفعيل وتطبيق أحكام قانون العمل - تفعيل دور النقابات المهنية - اقامة حوار دائم بين الهيئات الاقتصادية والهيئات العمالية والحكومة		٤-د